المنافسة التجارية للشركات البريطانية في فارس والخليج في القرنين السابع عشر والثامن عشر

دراسة وثائقية

دكتور/ محمود الصراف*

مما يميز تاريخ إنجلترا الاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر قيام تجارتها الخارجية على أساس الاحتكار، فقد منحت الحكومة الإنجليزية حق مزاولة النشاط التجاري الخارجي في كل جزء من أجزاء العالم إلى شركة معينة وبذلك لم تسمح لبقية الشركات والأفراد منافسة تلك الشركة في مجالها التجاري. وفي عام ١٦٠٠، لم تكن هناك سوى فرنسا وأسبانيا والبرتغال مناطق مفتوحة الأبواب لجميع التجار الإنجليز دونما تميز[١].

وعلى الرغم من أن المجال التجاري لكل شركة منصوص عليه في وثيقة الامتياز الممنوحة لها من قِبل الحكومة الإنجليزية فإن تداخل المجالات في بعض الأحيان وصراع المصالح وتعارضها في أحيان أخرى كثيراً ما أدى إلى ادعاء شركة ما بمجال شركة أخرى وتجاوز بعضها على مجال البعض الآخر، الأمر الذي سبب نزاعاً بين الشركات المختلفة.

وقد كانت منطقة الخليج العربي وفارس والإمبراطورية العثمانية من المناطق الهامة للصراع بين ثلاث شركات إنجليزية هي شركة روسيا "Russia Company" وشركة الشرق الأدنى "Levant Company" وشركة الهند الشرقية "East India Company" . على أن موضوع التنافس بين هذه الشركات على أهميته لم يبحث بحثاً كافياً ليتمكن الباحث المتخصص من الاطلاع عليه وتفهم طبيعة مصالح هذه الشركات في مناطق الخليج وفارس والمناطق المجاورة ونواحي تصادمها وتعارضها.

الشركات العاملة

لقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس كل من هذه الشركات الثلاث استيراد المنتجات الشرقية كالتوابل على اختلاف أنواعها والعطور والجواهر والحرير والقطن، من مواطن إنتاجها الأصلية وخاصة من الهند بدلاً من

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادى

الاعتماد على بقية التجار الأوربيين كالبرتغاليين والهولنديين لتمويل السوق الإنجليزية بها. وكانت الطرق التجارية الموصلة إلى الشرق خلال معظم القرن السادس عشر محتكرة من هؤلاء التجار الأوربيين، فطريق رأس الرجاء الصالح الذي أصبح أهم الطرق التجارية الموصلة للشرق خلال القرن المذكور كان قد احتكره البرتغاليون ولم يكن التجار الإنجليز في وضع يستطيعون فيه تحدي البرتغاليين وقد دفعتهم هذه الظروف إلى البحث عن طريق جديدة فتوجهوا في بحثهم أول الأمر إلى شمال شرقي أوربا علهم يجدون هناك ممراً يوصلهم إلى الشرق وأن محاولاتهم في هذا الشأن-والتي قام بها بعض المغامرين الإنجليز في بداية العقد السادس من القرن السادس عشر -لم تكلل بالنجاح إذ لم يكتشف الممر المنشود[٢]، ولكنها أدت إلى تعرفهم على مناطق روسية. وعلى أثر هذا تأسست شركة إنجليزية خاصة عُرفت باسم شركة روسيا وقد منحتها الحكومة الإنجليزية في عام ١٥٥٥ الحق المطلق في ممارسة النشاط التجاري مع روسيا[٣]. وما إن استقرت أعمال الشركة في روسيا حتى عاودت المسؤولين فيها فكرة إيجاد طريق للشرق وفي هذه المرة لم يبحث الإنجليز عن ممر شمالي للشرق بل حاولوا فتح باب النشاط التجاري مع الهند عبر روسيا وإيران. وبين عام ١٥٦١ إلى ١٦٠٠ أرسل الإنجليز عدد من الحملات لهذا الغرض كانت الأولى منها بقيادة الرحالة الإنجليزي أنتوني جنكنسون[٤] "Anthony Jenkinson" ولقد أخفقت جميع هذه الحملات بسبب المصاعب الكبيرة التي كانت تكتنف الطرق البرية في ذلك الوقت حتى أن النجاح الذي حققه الإنجليز في نهاية القرن بفتح باب التجارة المباشر مع الشرق تم على يد شركتين إنجليزيتين أخريين وهما شركة الشرق الأدنى وشركة الهند الشرقية، مما أدى إلى صرف نظر الإنجليز لفترة طويلة عن مشروع فتح تجارة مع الشرق عبر روسيا.

وفي نهاية القرن السادس عشر نجحت شركة الشرق الأدنى في فتح باب التجارة مع الإمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الشركة قد تأسست إثر النجاح الذي حققه بعض التجار لدى السلطان العثماني حين حصلوا منه عام ١٥٨٠ على براءة "امتياز" تكفل للتجار الإنجليز الكثير من التسهيلات في أرجاء الإمبراطورية العثمانية[٥]. إن هذا النجاح دفع هؤلاء التجار الذين حصلوا على البراءة المذكورة إلى تأسيس شركة تجارية باسم شركة الشوق الأدنى ودفعهم كذلك إلى مطالبة الحكومة الإنجليزية بمنح الشركة امتياز التجارة مع إمبراطورية العثمانية فاستجابت الحكومة الإنجليزية لهذا الطلب ومنحت الشركة عام ١٥٨١ الحق المطلق في التجارة مع أرجاء الإمبراطورية العثمانية المختلفة[٦]. وفي عام ١٥٩٢ جددت الحكومة الإنجليزية امتياز الشركة ولم تكتف هذه المرة بمنحها الحق في احتكار التجارة مع الإمبراطورية العثمانية فحسب بل منحتها احتكار التجارة البرية

مع الهند عبر هذه الإمبراطورية واحتكار استيراد الزبيب وبعض أنواع الشراب إلى إنجلترا[٧]. ومنذ هذا التاريخ استمرت الشركة في تجارتها مع الشرق لمدة تزيد على قرنين[٨]. وكانت صادراتها من إنجلترا تشتمل على الأقمشة الصوفية بالدرجة الأولى يلي ذلك كميات قليلة من النحاس والقصدير، أما وارداتها إلى إنجلترا فتشتمل على الحرير الخام والقطن والصوف والتوابل والأعشاب الطبية والزبيب. وقد كان الحرير الخام يشكل المقوم الأساسي لواردات الشركة[٩]. وفارس هي المناطق الرئيسة لإنتاج هذه المادة، إذ كانت تكثر في المناطق الشمالية خاصة في منطقة غيلان حيث كان التجار الأرمن يقومون بدور الوسيط بين الشركة والإيرانيين، فهم يحملون الأقمشة الإنجليزية الصوفية من حلب والقسطنطينية إلى شمال إيران ويقايضون بها الحرير الخام الذي يحملونه إلى الأماكن المذكورة حيث تتسلمه منهم الشركة وتصدره إلى أوربا. إن اعتماد الشركة على الحرير الفارسي أكسبه أهمية خاصة بالنسبة إلى شركة الشرق الأدنى. ودفعتها رغبتها في حماية تجارتها في فارس إلى الدخول فى محاولة لاستثمار هذه التجارة وحمايتها بكل السبل فى مواجهة الشركة واندلاع سلسلة من المنازعات مع كل من شركة الهند الشرقية وشركة روسيا. ولما كانت صادرات الشركة يتألف معظمها من الأقمشة الإنجليزية الصوفية ووارداتها تشتمل على الحرير والقطن والصوف وكل واحدة من هذه المواد تدخل في إحدى الصناعات الإنجليزية الهامة، فقد حظيت الشركة بتقدير كبير لدى الرأي العام الإنجليزي إذ اعتبرت تجارتها ذات نفع للصناعة الإنجليزية بعكس تجارة شركة الهند الشرقية[١٠].

أما شركة الهند الشرقية فهي ولا ريب أهم الشركات الإنجليزية التي قامت بالتجارة مع الشرق وقد قدر لها أن تلعب دوراً خطيراً في تاريخ السياسية والاقتصاد الإنجليزي - ويكفي أن نقول هنا أنه على يد هذه الشركة نفسها تم تأسيس الإمبراطورية البريطانية في الهند*. فقد حصلت شركة الهند الشرقية على امتيازها من الملكة إليزابيث عام ١٦٠٠. وكان ضعف البرتغال في هذا الوقت عاملاً هاماً شجع الإنجليز على الاتصال المباشر مع الشرق عن طريق رأس الرجاء الصالح، أما مجال الشركة التجاري فكان يشمل الهند والمناطق المحيطة بها "The East Indies" وكانت صادرات الشركة تتكون من الأقمشة الصوفية الإنجليزية بالدرجة الأولى يليها في الأهمية الحديد والنحاس والقصدير بكميات قليلة، أما وارداتها من الشرق فكانت تشتمل على التوابل بمختلف أنواعها والحرير والقطن والصوف والنيلة والأعشاب الطبية[١١]، وتمتاز تجارة شركة الهند الشرقية بزيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات زيادة كبيرة الأمر الذي

اضطر الشركة إلى إرسال كميات كبيرة من الفضة والذهب سنوياً إلى الشرق لدفع قيمة مشترياتها من الأسواق الشرقية.

إن قلة الصادرات بالنسبة إلى الواردات وتصدير الفضة والذهب سبب نقداً عنيفاً للشركة في إنجلترا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد كان الفكر التجاري "Mercantilism" السائد في هذا الوقت، يؤكد على أن تنمية الصناعة الوطنية يجب أن تكون من الأهداف الرئيسة للتجارة الخارجية ويؤكد كذلك على أهمية زيادة الصادرات وتقليل الواردات والاحتفاظ بالفضة والذهب وعدم تصديرهما خارج بريطانيا(١٢). ولقد حاولت الشركة إسكات أصوات المعارضة والمنتقدين لتجارتها ببذل المزيد من الجهد لزيادة صادراتها من المصنوعات الإنجليزية وخاصة الأقمشة الصوفية، تلك السلعة التي كان يعمل بمادتها الأولية وصناعتها وتجارتها نسبة كبيرة من الشعب الإنجليزي والتي اعتبر تشجيعها لقرون عديدة من الواجبات الوطنية المهمة(١٣)، ولسوء حظ شركة الهند الشرقية أنه لم يكن هناك طلب كبير على هذه السلعة بالذات في الأسواق الهندية نظراً لحرارة الطقس في شبه القارة ولفقر السكان أيضاً(١٤)، لهذا نرى أن الشركة منذ بداية تأسيسها تنظر إلى المناطق المجاورة للهند علها تجد مخرجا لها من هذا المأزق.

وقد وجدت شركة الهند الشرقية في فارس مخرجاً لها. فبرودة الطقس من جهة* والتقاليد الاجتماعية المحلية التي كانت تتطلب من الوجيه الإيراني، الالتحاف بملابس جيدة وسميكة من جهة أخرى، جعلت فارس خير سوق للأقمشة الإنجليزية الصوفية(١٥). وفي الوقت الذي بدأت فيه شركة الهند الشرقية محاولاتها لتصدير الأقمشة الإنجليزية إلى فارس كانت مثل هذه الأقمشة قد وجدت طريقها فعلاً إلى الأقسام الشمالية من بلاد الشاه، وقد سبق أن بينا أن الأقمشة الصوفية التي كانت تجلبها شركة الشرق الأدنى إلى أجزاء الإمبراطورية العثمانية المختلفة كان ينقل قسم منها إلى فارس لمقايضته بالحرير الخام وهذا يعني أن أي نجاح تحققه شركة الهند الشرقية في إيران سيكون على حساب شركة الشرق الأدنى إلى حد ما**.

والواقع أن شركة الشرق الأدنى كانت قد شعرت بوطأة منافسة شركة الهند الشرقية حتى قبل أن تبدأ الشركة الأخيرة تجارتها مع فارس. ففي عام ١٦٠٥ لوحظ كساد في أعمال شركة الشرق الأدنى وقد عللت الشركة هذا الكساد في نشاطها بأنه نتيجة لكثرة ما استوردته شركة الهند الشرقية من توابل وحرير إلى الأسواق الإنجليزية(١٦). أما وقد قامت شركة الهند الشرقية بالمتاجرة فعلاً مع فارس عام ١٦١٦، فقد زاد هذا من شكوك شركة الشرق الأدنى واحتجاجها خاصة بعد أن جعلت شركة الهند الشرقية من بندر عباس على الخليج العربي مركزاً رئيساً لأعمالها في إيران ومنطقة

الخليج عام ١٦٢٢ وبدأت سفنها تصل إلى البصرة منذ عام ١٦٣٥ ونجحت في بيع كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية في إيران ومنافسة شركة الشرق الأدنى في شراء الحرير الإيراني وتصديره إلى إنجلترا وقد اتهمت شركة الشرق الأدنى شركة الهند الشرقية بأن تجارة الأخيرة في منطقة الخليج وإيران ما هي إلا تجاوز على مجالها التجاري ولم تكتف شركة الشرق الأدنى بهذا الاتهام بل ضمت صوتها إلى أصوات المعارضين لتجارة شركة الهند الشرقية وبدأت تهاجمها على أساس أن تجارتها غير ذات نفع للاقتصاد الإنجليزي، وهنا انبرت شركة الهند الشرقية تدافع عن تجارتها وتفند حجج المنتقدين والمعارضين فأكدت أن تجارتها ذات نفع للبلاد، فلها الفضل وحدها دون سواها في انخفاض أسعار البضائع الشرقية في الأسواق الإنجليزية لكثرة ما تستورده الشركة من هذه البضائع، هذا ويكفي الشركة فخراً أن تقول إنها استطاعت أن تنافس بقية الدول الأوربية منافسة ناجحة في ميدان التجارة مع الشرق(١٧). بل ذهبت الشركة إلى أبعد من هذا فادعت أن وجودها واستمرار تجارتها مع الشرق لهو خير ضمان لبقاء شركة الشرق الأدنى نفسها قبل غيرها إذ أن انسحاب شركة الهند الشرقية من ميدان التجارة مع الهند ومنطقة الخليج العربي سيترك الهولنديين سادة لهذه التجارة، وأن هذا سيعطيهم من القوة والنفوذ ما يمكنهم من طرد التجارة الإنجليزية في أماكن كثيرة من العالم خاصة في منطقة البحر المتوسط حيث تتاجر شركة الشرق الأدنى(١٨). ولم ينته الجدل بين الشركتين إلى نتيجة ما وبعد أن سادت العلاقات بينهما فترة من الهدوء في منتصف القرن السابع عشر تجدد النزاع بشكل لم يسبق له نظير من قبل في نهايته.

جاء النزاع الأخير لسياسة تجارية توسعية جديدة كانت قد تبنتها شركة الهند الشرقية في إيران خلال العقدين الأخيرين من القرن السابع عشر، وكان سير جوسيه تشايلد Sir Josiah Childe. على رأس الشركة في هذا الوقت، وتشايلد هذا من الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ الشركة. وقد عقد العزم منذ أن انتهى إليه زمام الشركة، على توسيع تجارتها وتملكته رغبة كبيرة في توسيع تجارة الشركة خاصة مع إيران *. فقد اعتقد أن هناك إمكانات كبيرة لزيادة مبيعات الشركة من الأقمشة في إيران، وخاصة في المناطق الشمالية من هذه البلاد، حيث أن هذه المناطق لا تزال تستورد كميات كبيرة من الأقمشة الإنجليزية التي تجلبها شركة الشرق الأدنى إلى الشرق.

وتمشياً مع سياسة شركة الهند الشرقية الجديدة أرسلت الشركة في عام ١٦٩١ كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية إلى بندر عباس مع تعليمات مشددة إلى وكيل الشركة هناك بضرورة بذل أقصى الجهود الممكنة لبيع هذه الأقمشة المرسلة، وقد أمرت الوكيل بالذهاب بشخصه إلى أصفهان، عاصمة

إيران في ذلك الوقت للإشراف بنفسه على بيع الأقمشة الصوفية في تلك المدينة ولكي يهيئ أمر السكن لبعض العاملين الذين تعتزم الشركة إرسالهم من إنجلترا إلى إيران لتعلم اللغة الإيرانية والأرمنية ليكونوا مؤهلين لإدارة أعمال الشركة(١٩).

هذا وقد اعتقدت الشركة أن كسب ثقة التجار الأرمن وتضامنهم من العوامل المهمة لنجاح هذه السياسة الجديدة. والواقع أن نشاط الأرمن ونجاحهم التجاري وسيطرتهم على التجارة بين حلب وإيران والهند ومنطقة الخليج العربي كل هذه النشاطات بهرت الشركة وجعلتها ترغب في محالفتهم فحاولت أول الأمر إغراءهم بأن سمحت لهم عام ١٦٩٠ بحمل بضائعهم من بندر عباس إلى أوربا على ظهر سفن الشركة(٢٠) ثم بذلت كل ما في وسعها لإقناعهم على حمل حرير غيلان إلى أصفهان والمقايضة بأقمشة شركة الهند الشرقية في العاصمة الإيرانية بدلاً من نقله إلى حلب ومقايضته بأقمشة شركة الشرق الأدنى(٢١) . إن سياسة شركة الهند الشرقية الجديدة هذه. لا تترك مجالاً للشك في أنها كانت ترمي إلى القضاء على تجارة شوكة الشرق الأدنى في إيران قضاء تاماً.

لقد كانت شركة الهند الشرقية في وضع تستطيع فيه منافسة شوكة الشرق الأدنى بنجاح فمن جهة نرى أن تكاليف نقل الأقمشة التي تجلب بوساطة شركة الهند الشرقية عن الطريق البحري المباشر إلى بندر عباس وتنقل من هناك إلى شمال البلاد، أقل من تكاليف نقل الأقمشة التي تأتي بها شركة الشرق الأدنى إلى حلب وغيرها من أجزاء الإمبراطورية العثمانية وتنقل من هناك إلى إيران(٢٢)، كذلك تدخل أقمشة شركة الهند الشرقية ميناء بندر عباس معفاة من أية ضريبة، بينما كانت شركة الشرق الأدنى ملزمة بدفع ضريبة على الأقمشة التي تجلبها عند دخولها أي ميناء من موانئ الإمبراطورية العثمانية. إن هذا جعل باستطاعة شركة الهند الشرقية بيع أقمشتها بأسعار أرخص من تلك الأسعار التي اعتادت شركة الشرق الأدنى البيع بها، أضف إلى هذا أن الشركة الأخيرة كانت تمر في ظروف هي في غاية الحرج، فإن الحرب التي كانت دائرة بين إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت كانت وبالاً على أسطول الشركة وتجارتها في البحر الأبيض المتوسط. فقد خسرت الشركة سنة ١٦٩٣ من السفن والحمولة على يد الفرنسيين، ما قدرت قيمتها بأكثر من نصف مليون جنيه إسترليني وقد بدا -في ذلك الوقت- أن الشركة لن تستطيع تموين أسواقها في الشرق بالأقمشة وغيرها من البضائع لسنين عديدة بعد هذه الكارثة(٢٣).

وكانت الكارثة الأخيرة مشجعة لشركة الهند الشرقية على الإجهاز على غريمتها وطردها من السوق الإيرانية. لقد تلقى تشايلد أنباء الكارثة بسرور تام وود لو كانت القاضية على تجارة شركة الشرق الأدنى ليس في

إيران فقط بل في أرجاء الإمبراطورية العثمانية أيضاً لكي تحل شركة الهند الشرقية محلها[٢٤]. هذا وفي عام ١٦٩٣ حصلت شركة الهند الشرقية على تجديد لامتيازها من الحكومة الإنجليزية. ولكن هذا الامتياز جاء مشتملاً على فقرة جديدة تلزم بتصدير ما يبلغ قيمته ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً من المصنوعات الإنجليزية إلى الشرق، مما حفز الشركة للمضي قُدُماً في سياستها التجارية التوسعية في إيران تنفيذاً للفقرة المذكورة. وفي السنة نفسها أرسلت كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية إلى إيران مع هذه التعليمات إلى مستخدميها في الشرق ومعها التعليمات الآتية*:

أولاً: جمع أكثر ما يمكن جمعه من الحرير الخام.

ثانياً: زيادة مستخدمي الشركة في إيران بحيث يشتمل مقر التوكيل على عشرة مستخدمين.

ثالثاً: أن تحتفظ الشركة بمحل تجاري في أصفهان في صورة دائمة.

رابعاً: أن يترك للوكيل الخيار في أن يبقى مقر الشركة الرئيسي في إيران داخل ميناء بندرعباس أو نقله إلى أصفهان[٢٥].

وقد عبرت الشركة مرة أخرى عن رغبتها في إعداد مستخدميها في إيران إعداداً يؤهلهم للقيام بواجباتهم التجارية فأوصت بأن يقضي المبتدئون منهم فترة تدريب يعيشون خلالها في بيوت التجار الأرمن في أصفهان[٢٦]. وفي رسالة لاحقة عبرت الشركة عن اعتقادها بأنه إذا ما أديرت أعمال الشركة في إيران بحكمة فإن هذا قد يؤدي إلى تحويل ذلك الطريق الهام لتجارة الحرير بين حلب وإيران نحو الجنوب ومن الممكن أن تصبح أصفهان مركزاً لهذه التجارة.

خامساً: "أما التوجيه الأخير فهو ضرورة إرسال كل الحرير الذى يتم الحصول عليه في أصفهان إلى بندر عباس حيث يشحن من هناك إلى أوربا. إن هذا سيجعل شركة الهند الشرقية وسيلة لزيادة الملاحة والدخل القوميين. لهذا فإن جميع الإجراءات يجب أن تتخذ لبيع أكثر ما يمكن بيعه من الأقمشة الصوفية التي سبق أن أرسلتها الشركة إلى إيران لتمكين سلطات الشركة من إرسال كميات كبيرة أخرى من هذه الأقمشة في السنوات القادمة. وبهذا فقط تستطيع الشركة القيام بالتزاماتها الجديدة، تلك الالتزامات التي نص عليها في وثيقة الامتياز والتي حصلت عليها الشركة مؤخراً"[٢٧].

لقد كان تأثير سياسة شركة الهند الشرقية في شركة الشرق الأدنى بليغاً ومؤثراً. ففي عام ١٦٩٦ كتب أحد تجار الشركة الأخيرة في حلب إلى لندن كما يذكر المؤرخ "ليبسون": "لقد أرسلت شركة الهند الشرقية كميات كبيرة من الأقمشة إلى إيران لدرجة أنها ستدمر تجارة هذه المدينة [حلب]

وأنها سوف ترغمنا على ترك التجارة والرجوع إلى الأوطان". وأضاف يقول إن شركة الهند الشرقية "نجحت في إغراق السوق الإيرانية بأقمشتها وقد كانت هذه السوق تعتمد في تموينها بهذه الأقمشة على أزمير وحلب"(٢٨). وفي رسالة أخرى كتب التاجر نفسه يقول "إن التجارة الإنجليزية في تركيا تكاد تكون في حكم المنتهية"(٢٩). وعلى كل حال إن شركة الشرق الأدنى لم تقف مكتوفة الأيدي. إنها هاجمت شركة الهند الشرقية بعنف وأثارت الرأي العام الإنجليزي والحكومة الإنجليزية ضد غريمتها "التي لم تجد سوقاً ملائمة لبضائعها في الهند فاتجهت نحو إيران ذلك القطر الذي كان يمد سابقاً بما نرسله نحن من أقمشة إلى القسطنطينية وإلى أزمير خاصة مما كنا نرسله إلى حلب"(٣٠). إن صرخات شركة الشرق الأدنى واحتجاجاتها لم تذهب سدى فقد استمعت الحكومة الإنجليزية لشكواها وأحيل موضوع النزاع بين الشركتين إلى لجنة خاصة لدراسته وقد أوصت اللجنة سنة ١٧٠٠ بعدم السماح لشركة الهند الشرقية بإرسال أقمشة صوفية إلى إيران أكثر مما كانت ترسله سابقاً(٣١). والواقع أنه ليس بين أيدينا من أدلة تثبت أن الشركة المذكورة كانت قد التزمت بهذه التوصية.

وعلى كل حال فبالرغم من الضجة التي سببتها شركة الهند الشرقية لسياستها التجارية التوسعية في إيران، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها لضمان النجاح لهذه السياسة فإن الشركة لم تحصل على الثمرة المرجوة. فمن ناحية أن الكارثة التي أحاقت بشركة الشرق الأدنى سني ١٦٩٣ لم تكن قاضية كما كان يمنّي تشايلد نفسه إذ سرعان ما أفاقت الشركة من صدمتها وأخذت بضائعها تتدفق على أسواق الشرق الأدنى وبدأ سيل من الأقمشة يرد على إيران من حلب. فكانت النتيجة أن أغرقت السوق الإيرانية بالأقمشة الإنجليزية الأمر الذي أدى إلى قيام منافسة عنيفة بين الشركتين مع انخفاض أسعار هذه السلعة وقد انعكس هذا بالضرر البليغ على الشركتين معاً(٣٢).

أما جهود شركة الهند الشرقية في التحالف مع التجار الأرمن فلم تكلل بالنجاح. والواقع أن مصالح هؤلاء في التجارة القائمة بين حلب وإيران كانت أعمق بكثير مما أدركته سلطات شركة الهند الشرقية. ومنذ عام ١٦٩٣ بدأ عمال الشركة يظهرون تخوفهم من ولاء الأرمن وصدق نواياهم تجاه الهند الشرقية. ففي عام ١٦٩٥ ادعى مستخدمو الشركة بأن البعض من تجار الأرمن أخذوا يضعون العراقيل في وجه مقايضة أقمشة شركة الهند الشرقية بالحرير(٣٣). وفي إحدى المناسبات أظهر المسؤول عن أعمال الشركة في أصفهان استياءه الشديد من تصرفات بعض هؤلاء التجار الأمر الذي اضطر الوكيل في بندر عباس إلى الذهاب بنفسه إلى أصفهان لتسوية الأمر. وقد وصل الأمر ببعض التجار الأرمن إلى محاولة إقناع الحكومة

الإيرانية لمنع تصدير الحرير من بندر عباس(٣٤). يتضح من هذا أن تشبث شركة الشرق الأدنى بمصالحها في إيران ومقاومتها لتحدي شركة الهند الشرقية وإخفاق الشركة الأخيرة في كسب التجار الأرمن إلى صفها، كان من العوامل الرئيسة لإخفاق السياسة التجارية التي تبناها تشايلد في إيران، أضف إلى هذين العاملين، أن شركة الهند الشرقية نفسها فقدت حماسها للسوق الإيرانية فاستمرار الاضطرابات في البلاد وتعسف الحكومة الإيرانية تجاه الشركة كثيراً ما حد من تصريف الأقمشة الصوفية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تعد الشركة بحاجة كبيرة إلى الحرير الإيراني وذلك لأنها استطاعت تطوير إنتاج الحرير في البنغال في الهند وقد أخذ حرير البنغال يتدفق على الأسواق الإنجليزية منذ بداية القرن الثامن عشر بوساطة الشركة بأسعار أقل بكثير من أسعار الحرير الإيراني(٣٥). إن عدم اكتراث شركة الهند الشرقية للسوق الإيرانية وضع حداً بينها وبين شركة الشرق الأدنى لفترة من الزمن والواقع أن وضع الشركتين في إيران عاد تقريباً إلى ما كان عليه قبيل عام ١٦٩٠ واستمر بهذا الشكل إلى منتصف القرن الثامن عشر وفي هذا الوقت بالذات ظهر منافس جديد لكلتا الشركتين وكان ذلك المنافس هو شركة روسيا.

وقد حاولت شركة روسيا فتح باب المتاجرة بين أوربا وإيران عبر روسيا منذ بداية تأسيسها في منتصف القرن السادس عشر، وكيف أن جميع محاولاتها في هذا الشأن باءت بالفشل. لقد جددت الشركة رغبتها في القيام بمثل هذه التجارة في نهاية القرن السابع عشر وتقدمت إلى الحكومة الإنجليزية بطلب امتياز يخولها القيام بهذا. وقد رفضت الحكومة الإنجليزية هذا الطلب على أساس أن مثل هذه التجارة قد تؤدي إلى تدمير تجارة شركة الشرق الأدنى(٣٦). ولكن قدر لمشروع الشركة الانتعاش بعد فترة من الزمن، فقد أظهر بطرس الأكبر وخلفاؤه رغبة كبيرة في تشجيع العلاقات التجارية بين روسيا وإنجلترا، وفي عام ١٧٣٤ عقدت معاهدة تجارية بين الحكومة الإنجليزية والروسية وجاء في إحدى فقراتها، أن الحكومة الروسية تسمح للتجار الإنجليز بإرسال بضائعهم من وإلى إيران عبر روسيا(٣٧)، وقد حاول التجار الإنجليز في روسيا الاستفادة من تلك المعاهدة فوفد بعضهم على إيران للتعرف على الأحوال التجارية هناك. وقد اشتهر من بين هؤلاء الوافدين أحد المغامرين الكابتن جون التون "John Elton" حين جاء إلى إيران عام ١٧٣٩ وحظي بمقابلة رضا قلي ميزا ابن نادر شاه، حاكم إيران في ذلك الوقت، وحصل منه على بعض الامتيازات للتجارة الإنجليزية المزمع القيام بها عبر روسيا(٣٨). عاد التون "Elton" إلى روسيا عام ١٧٤٠ ووصف للتجار الإنجليز في بطرسبرج الإمكانيات الكبيرة لتطوير التجارة الإنجليزية مع إيران، وقدم بهذا الشأن مذكرة(٣٩) إلى ادوارد فنش

"Edward Finch" السفير البريطاني في روسيا، أوضح فيها أهمية القيام بمثل هذه التجارة والفوائد الكبيرة التي سيجنيها الإنجليز منها خاصة فيما يتعلق ببيع الأقمشة الإنجليزية الصوفية في المناطق الشمالية من إيران وقد أكد "أن جميع الإيرانيين من أعلى الطبقات إلى أدناها يفضلون الأقمشة الصوفية الإنجليزية الغالية على مصنوعات بلادهم الحريرية الرخيصة فهم مثلاً لا يلبسون مطلقاً إلا الجوارب المصنوعة من الصوف". وبيّن "التون" أهمية مدينة مشهد عاصمة نادر شاه ليس لكونها محلاً مهماً لاستهلاك الأقمشة الصوفية فقط بل كمركز مهم ممكن أن توزع منها هذه الأقمشة إلى بخارى وكابل وقندهار والهند والتبت، كما أن تكاليف نقل الأقمشة عبر روسيا إلى هذه المناطق، أقل من تكاليف نقلها إليها بواسطة الطرق الاعتيادية التي تسلكها كل من شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الأدنى. يضاف إلى كل هذه الفوائد المترتبة على بيع الأقمشة الصوفية أكد "التون" أن هناك حرير غيلان الذي يمكن الحصول عليه وتصديره إلى أوربا عبر روسيا.

أرسل فنش هذه المذكرة إلى لندن وما إن اطلعت عليها سلطات شركة روسيا حتى صممت على تبني المشروع ووضعه موضع التنفيذ(٤٠). وهنا هبت شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الأدنى للدفاع عن تجارتهما في إيران في وجه هذا التهديد الجديد وكان رد فعل شركة الشرق الأدنى خاصة عنيفاً ولقد حاولت شركة روسيا التفاوض معها من أجل حل مقبول لدى الشركتين وبدأت المفاوضات فعلاً بينهما حول هذا الشأن غير أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة وأخيراً في عام ١٧٤١ سمح البرلمان الإنجليزي لشركة روسيا بالمتاجرة مع إيران عبر وروسيا وتم ذلك في وجه معارضة شديدة من شركة الشرق الأدنى(٤١). وباشرت شركة روسيا أعمالها التجارية على الفور فأقامت مركزاً تجارياً في مشهد وبدأت أقمشتها تصل إلى مناطق مختلفة من شمال إيران ووسطها.

أما شركة الهند الشرقية فكان رد الفعل لديها أقل من شركة الشرق الأدنى وذلك لأن أعمالها التجارية كانت قد تقلصت كثيراً في إيران خاصة في الأقسام الشمالية من هذه البلاد، لأن الفوضى السياسية التي أعقبت الغزو الأفغاني في إيران عام ١٧٢٢ أضعف الكثير من نشاط الشركة التجاري حتى أن الشركة أغلقت مقرها في أصفهان عام ١٧٣٥(٤٢). أضف إلى ذلك أن الشركة كانت قد أوقفت منذ زمن ليس بالقليل جميع متطلباتها من الحرير الإيراني واعتمدت على حرير البنغال في تموين أسواقها في أوربا اعتماداً تاماً(٤٣)، والحقيقة أن "صوف كرمان" كان قد حل محل الحرير كمادة رئيسة لواردات الشركة من إيران *. وكانت هذه المادة بعيدة عن منافسة شركة روسيا نظراً لأن منطقة كرمان، تعتبر مركز تجارة هذا

الصوف، وكانت قريبة نسبياً من الخليج وبعيدة عن مراكز نشاط شركة روسيا ويصعب عملياً على الشركة الأخيرة تحويل تجارتها نحو الشمال.

ومهما يكن من أمر فإن شركة الهند الشرقية لم تقف مكتوفة الأيدي تماماً تجاه تحدي شركة روسيا فما أخذت أقمشة الشركة الأخيرة تصل إلى إيران حتى أعادت شركة الهند الشرقية فتح مقرها في أصفهان وذلك في صيف ١٧٤٢(٤٤). وقد كتب وكيل الشركة في بندر عباس على إثر ذلك يقول بأن إعادة المقر في أصفهان وضع حداً لمبيعات شركة روسيا من الأقمشة الصوفية في هذه المدينة(٤٥)، هذا وعندما اقترح الوكيل على رؤسائه فتح مقر تجاري آخر للشركة في مدينة مشهد أجيب طلبه واعتبرت هذه الخطوة "وسيلة قد يمكن بها إحباط مشروع شركة روسيا"(٤٦).

وعلى كل حال كان نجاح شركة روسيا محدوداً حيث واجه مشروعها صعوبات كبيرة منذ بدايته، وكانت تصرفات "التون" الطائشة سبباً رئيساً لذلك التعثر. فقد التحق "التون" بخدمة شركة روسيا ورجع إلى إيران عام ١٧٤٢ ولكنه بدلاً من أن يخدم مصالح الشركة شغل نفسه بمشاريع لا تمت بصلة لتلك المصالح. فقد بادر فور وصوله إلى مسح الساحل الجنوبي الشرقي من بحر قزوين تلبية لرغبة نادر شاه. ولم يكتف بهذا فحسب بل دخل في خدمة الشاه وأخذ على عاتقه مهمة بناء أسطول إيراني في بحر قزوين، المشروع الذي اعتبرت روسيا فيه تهديداً مباشراً لها واحتجت لدى الحكومة الإنجليزية مطالبة إيقاف "التون" عند حده وقد أنكرت شركة روسيا أن تكون لها أية علاقة بمشروع بناء أسطول إيراني في بحر قزوين وعبرت عن اعتقادها بأن الأنباء التي وصلت عن تصرفات "التون" لا تخلو من المبالغة والتهويل(٤٧). إن أقوال الشركة هذه لم تقنع روسيا واستمرت في احتجاجها مما اضطر الشركة إلى إيفاد جون هانواي "John Hanway" لمعرفة جلية الأمر(٤٨). ولسوء حظ الشركة أن "هانواي" أكد صحة الأنباء المتعلقة بالتحاق "التون" بخدمة الشاه وإقدامه على بناء أسطول له. وأخفقت جميع جهود هانوي لإقناع "التون" بترك خدمة الشاه(٤٩). وزاد استياء روسيا واحتجاجها عندما أنجز "التون" بناء أول سفينة لنادر شاه(٥٠). وأخيراً نفد صبر الحكومة الروسية ففي عام ١٧٤٦ اتخذت قراراً ألغت بموجبه جميع الامتيازات الممنوحة للتجار الإنجليز والمتعلقة بنقل بضائعهم من إيران وإليها عبر روسيا والتي تضمنتها معاهدة عام ١٧٣٤ وقد طلبت من جميع التجار الإنجليز في روسيا تصفية أعمالهم في إيران حالاً ومن كان منهم في إيران فعليه الانسحاب فوراً من هناك إذا رغبوا في الإبقاء على تجارتهم في روسيا(٥١). ومن ثم كانت نهاية المشروع.

تطور النزاع بين الشركتين ونتائجه:

ولعل آخر وجه من أوجه النزاع بين الشركات الإنجليزية في الخليج وفارس هو ذلك الذي ظهر في العقد السابع من القرن الثامن عشر بين شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الأدنى.

كان النزاع الأخير نتيجة لزيادة نفوذ شركة الهند الشرقية في ولاية بغداد وتهديدها لمصالح شركة الشرق الأدنى. إن استمرت الاضطرابات في بندر عباس وما حولها فبعد وفاة نادر شاه عام ١٧٤٧ اضطرت سلطات شركة الهند الشرقية إلى اتخاذ قرار يقضي بنقل المقر الرئيسي للشركة من الميناء الأخير إلى البصرة. وتم هذا الانتقال عام ١٧٦٣*. وفي الوقت الذي اتخذت فيه هذه الخطوة كان قد طرأ تغير جوهري على طبيعة الشركة في الهند أثر تأثيراً عميقاً في سياسة مستخدميها في الشرق. فقد أصبحت الشركة على الرغم من احتفاظها بطابعها التجاري مؤسسة سياسية عملاقة تمتلك بيدها مقدرات الجزء الأكبر من شبه القارة الهندية. إن هذا أكسب مستخدمي الشركة الكثير من الثقة بالنفس والطموح. وكانت سياستهم في البصرة مثلاً لذلك. فما إن استقر المقام بوكيل الشركة في البصرة حتى بادر إلى محاولة الحصول على امتيازات جديدة من السلطان تكفل للشركة نفوذاً سياسياً وتجارياً في الميناء(٥٢) . فقد طلب من السلطان الاعتراف بوكيل الشركة قنصلاً إنجليزياً في البصرة. ولم يكن لوكيل الشركة في منطقة الخليج العربي حتى هذا الوقت أية صفة عدا كونه مستخدماً لشركة الهند الشرقية. كما طلب من السلطان الاعتراف بالبصرة ميناءاً مشمولاً بالامتيازات الأجنبية "Capitulations" وذلك أنه على الرغم من وجود مقر دائم لشركة الهند الشرقية في البصرة منذ عام ١٧٢٣، فإن الميناء لم يعترف به رسمياً على أنه مشمول بهذه الامتيازات. وتقدم الوكيل بهذه الطلبات إلى السلطان بوساطة "هنري جرنفل" "H. Grenville" السفير الإنجليزي في القسطنطينية وبعد كثير من الصعوبات والمفاوضات الطويلة التي كلفت الشركة كثيراً من المال نجح السفير في الحصول على براءة قنصلية "Consulatory Privilige" من السلطان فاعترف الأخير بموجبها بوكيل شركة الهند الشرقية قنصلاً إنجليزياً في البصرة وبالبصرة ميناء مشمولاً بالامتيازات الأجنبية(٥٣)، وقد أرسل السفير هذه البراءة إلى وكيل الشركة مع كتاب وصف فيه للوكيل الجهود التي بذلها للحصول عليها وعبّر عن أمله بأن تحقق للشركة كثير من الفوائد(٥٤). ومع أن هذه البراءة لم تكن تحتوي على امتيازات تجارية مهمة جديدة للشركة فإنها كانت ذات أهمية سياسية خاصة. فلأول مرة يصبح وكيل الشركة في منطقة الخليج العربي ممثلاً للحكومة الإنجليزية بالإضافة إلى وظيفته ممثلاً لشركة الهند

الشرقية. إن هذا عزز مركز الوكيل وزاد من اعتباره في أعين السلطات التركية في ولاية بغداد. وبالتالي كانت عاملاً من عوامل تقوية النفوذ الإنجليزي في هذه الولاية.

ولعل أكثر من هذه البراءة أهمية في تقوية هذا النفوذ ضعف الأتراك في البصرة وحاجتهم الماسة لمساعدة الإنجليز، وذلك لتزايد قوة قبيلة كعب تحت قيادة الشيخ سلمان وتهديدها المستمر للبصرة. والواقع أن الأتراك بين عام ١٧٦٣ إلى ١٧٧٣ كانوا معتمدين اعتماداً كلياً على أسطول شركة الهند الشرقية في الدفاع عن البصرة في وجه أسطول قبائل كعب القوي*. إن هذا أدى إلى ازدياد النفوذ الإنجليزي بشكل لم يسبق له نظير من قبل. وهذا بدوره شجع مستخدمي شركة الهند الشرقية على التدخل في الشئون الداخلية لولاية بغداد. وأرادوا من وراء ذلك تعزيز مركز الشركة التجاري في الولاية، وليس أحسن مثلاً على سياسة مستخدمي الشركة من تدخلهم عام ١٧٦٤ في أمر خطير كاختيار الوالي ومحاولتهم عرقلة التجارة القادمة إلى بغداد عبر الصحراء، تلك التجارة التي كان لشركة الشرق الأدنى مصالح حيوية فيها. فبعد عزل علي باشا والى بغداد عام ١٧٦٤ وبقاء كرسي الباشوية شاغراً توسط وكيل الشركة لدى السلطان لتعيين متسلم البصرة (والي البصرة) آنذاك محمد كهيه، والياً لولاية بغداد أو فصل البصرة عن ولاية بغداد وجعلها ولاية مستقلة. وقد اعتقد الوكيل بأنه في الحالة الأولى سوف لا ينسى الوالي الجديد فضل الشركة عليه وفي الحالة الثانية سوف يستطيع الإنجليز زيادة سيطرتهم على شؤون البصرة، ولم ينجح الوكيل في مسعاه فقد عين السلطان عمر باشا والياً لولاية بغداد ومن ملحقاتها البصرة(٥٥). إن فشل الوكيل دفعه إلى محاولة إقامة علاقات مباشرة مع عمر باشا الوالي الجديد وتوطيد النفوذ الإنجليزي عن طريقه. لذلك قرر تأسيس مقيمية للشركة في بغداد وعين "روبرت كاردنت" "Cardent" أحد مستخدمي الشركة في البصرة مقيماً هناك. وأعطى "كاردنت" تعليمات مفصلة حول كيفية إدارة شئون المقيمية(٥٦). لقد أوصى بأن يكون علاقات شخصية مع عمر باشا وأن يراقب بدقة الأحداث الجارية في بلاطه وأهم من هذا، أن يبذل كل ما في وسعه من جهد لحمل الباشا على وضع حد لتجارة شركة الشرق الأدنى وتجارة بقية الأوربيين عبر الصحراء. لقد جاء هذا التهديد لمصالح شركة الشرق الأدنى في وقت كانت الشركة تمر فيه بظروف دقيقة، هي أحوج ما تكون فيها إلى تأمين تجارتها، فقد كانت تواجه منافسة شديدة في حلب والقسطنطينية وأزمير من بقية التجار الأوربيين خاصة الفرنسيين، حين أصبح باستطاعة هؤلاء حمل كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية إلى الشرق وذلك لسلامة النقل في البحر المتوسط بعد

الشرق وذلك لسلامة النقل في البحر المتوسط بعد انتهاء حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣(٥٧).

لقد وجدت الشركة ملاذاً من هذه المنافسة في بغداد. فقد قدر عام ١٧٦٧ أنه ما يقارب من ٦٠٠ "بالة" من الأقمشة الصوفية تعود معظمها إلى شركة الشرق الأدنى، قد حملت إلى بغداد عبر الصحراء(٥٨). من هذا يتضح خطورة سياسة مستخدمي شركة الهند الشرقية بالنسبة لمصالح شركة الشرق الأدنى في ولاية بغداد. وقد كان موقف شركة الشرق الأدنى من هذه السياسة موقفاً حازماً. حين أكدت إنها لم تناقش حق شركة الهند الشرقية في الحصول على هذه الامتيازات الجديدة في هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية فحسب ولكنها تناقش أيضاً حق تلك الشركة في المتاجرة في منطقة الخليج العربي بصورة عامة وفي البصرة بصورة خاصة وقد أثارت بذلك ادعاءها القديم بأن المنطقة برمتها تقع ضمن مجالها التجاري. لقد كان النزاع بين الشركتين عنيفاً. وألفت لجنة خاصة تضم أعضاء من كلتا الشركتين لتسوية الخلاف، ولكن اللجنة لم تتوصل إلى نتيجة واضحة*. هذا ومع أن شركة الهند الشرقية دافعت عن حقها في الحصول على أمتيازات جديدة في ولاية بغداد وأعادت تأكيدها على حقها في المتاجرة في البصرة وفي منطقة الخليج العربي فإنها أرادت أن تتجنب بقدر المستطاع المشاكل مع شركة الشرق الأدنى إذ أن تطور الخلاف بين الشركتين قد يؤدي إلى تدخل الحكومة الإنجليزية وخلق مصاعب هما في غنى عنها. لهذا أمرت مستخدميها في الشرق بتجنب كل ما يثير النزاع مع شركة الشرق الأدنى وأوصتهم بأن لا يتقدموا إلى السلطان العثماني بطلب أي امتيازات جديدة وأمرت الوكيل بعدم قبول البراءة القنصلية والاحتفاظ بوظيفته كمستخدم لشركة الهند الشرقية فقط، وأمرته كذلك بسحب المقيم الإنجليزي من بغداد فوراً(٥٩)، والظاهر أن شركة الشرق الأدنى اقتنعت بهذه الإجراءات إذ لم يثر الخلاف بينهما مرة أخرى.

خاتمة:

وكان هذا خاتمة للنزاع بين شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الأدنى والواقع أن الربع الأخير من القرن الثامن عشر شهد تدهوراً خطيراً في تجارة الشركتين في منطقة الخليج العربي وفارس والإمبراطورية العثمانية، فقدت منطقة الخليج العربي وفارس الكثير من أهميتها التجارية بالنسبة لشركة الهند الشرقية حتى أن الشركة اتخذت قراراً في عام ١٧٧٧ بسحب

جميع مستخدميها من البصرة وغلق مقرها التجاري هناك ولم تَعْـــدِلْ عـــن قرارها هذا إلا بعد نشوب الحرب بين إنجلترا وفرنســـا (حـــرب الاســـتقلال الأمريكية) وامتداد نار الحرب بين الدولتين إلى الهند، الأمر الذي أدى إلـــى إبقائها على بعض مستخدميها في البصرة وذلك للإشراف على نقل الرســـائل من وإلى الهند عبر الصحراء عن طريق البصرة - حلب- القسـطنطينية(٦٠). ولم تكن شركة الشرق الأدنى بأسعد حالاً من غريمتها، فإن تجارتـــها هـــي الأخرى تقلصت في جميع الأرجاء التي اعتادت الشركة المتاجرة معها.

هوامش البحث:

(1) C. Day, A. History of Commerce, New York, 1924, p. 204.

(2) R. Hakluyt, The Principle Navigation's, Voyages, Traffiques and Discoveries of The English Nation. London; 1926, Vol. I, p. 254.

(3)Ibid., p. 318.

(4) E.D. Morgan and C. H. Coates, Early voyages and travels to Russia and Persia, London. 1886, p.41. وبه تفاصيل كثيرة عن هذه الحملات.

(5) R. Hakluyt, op, cit., pp.57-62, وبه النص الكامل لبراءة الامتياز.

(6)George N. Curzon, Persia and the Persian Question, London 1892, Vol. II, p.104.

(7)Ibid., 106-107.

(8) Mepstein, The Early History of the Levant Company, London, 1908; P.115.

(9) Gerald B. Hertz "The English Silk Industry in the Eighteenth Century," "The English Historical Review, Vol. 24, London, 1909, pp. 710-727.

ويوضح الجدول بالملحق رقم (١) بنهاية البحث أنه في سنة ١٧٤٦ كان بين كل ٤٦٥٠ رزمة من الحرير الخام كانت إنجلترا قد استوردتها. فأن عدد ٢٥٠٠ رزمة جاءت من الشرق الأدنى و١٣٠٠ من إيطاليا والصين والجدول مثبت فيه أيضا أسماء السفن وقباطنها اعتبارا من ١٧٤٦ وحتى عام ١٧٦٣.

(١٠) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي (دراسة لتاريخ الإمارات العربية) عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢١.

*كان مقر إدارة الشركة في إنجلترا، وفي الخارج كان يشرف على شؤونها السفير الإنجليزي في القسطنطينية وكان لهذا السفير مهمة مزدوجة فهو ممثل للشركة يرشح بواسطتها ويتسلم راتبه منها، وهو في الوقت نفسه ممثل للحكومة الإنجليزية في ولايات السلطان. وإلى جانب هذا السفير كان هناك قناصل ونواب قناصل يشرفون على شئون الشركة في حلب والإسكندرية وغيرها من المدن العثمانية، وقد أعطيت الشركة منذ سنة ١٦٠٥ صلاحية مطلقة في تعيين القناصل ونواب القنصل الإنجليز في أقسام الإمبراطورية العثمانية المختلفة راجع: ج.ج لوريمر، دليل الخليج العربي، طبع على نفقة حاكم قطر ج١ القسم التاريخي.

(11) Bal Krishna, Commercial Relations Between India and England, London, 1924. P.126. وانظر أيضا ملحق رقم (٢) بنهاية البحث

(12) James Bischoff, A Comprehensive History of The Woolen and Worsted Industries, Vol. 11, London. 1942; p15.

(13) F. Robinson, The Trade of The East India Company From 1709-1813, Cambridge, 1912, 66-67.

(14) J. A. Saldanha, Selections From State Papers, Bombay, Regarding The East India Company's Connection With the Persian Gulf, With a Summary of Events, 1600-1800, 1908. p. ii.

* منذ البداية وجدت الشركة صعوبة كبيرة في تصريف الأقمشة الصوفية في الهند. وفي سنة ١٦١٤ تلقت سلطات الشركة في لندن تقريراً من مستخدميها في الشرق يوضح أن إيران هي القطر الذي يجب الالتفات إليه لتصريف مثل هذه الأقمشة، فإن فصل الشتاء، في هذه البلاد، يمتد إلى ما يقارب من ستة أشهر. وخلاله يستهلك الرجال والنساء والأطفال الكثير من الأقمشة الصوفية انظر فى ذلك الملحق رقم (٤) للتعرف على طرز ملابس الرجال والنساء.

(15) Ibid. p 44.

** هناك تقارير كثيرة صادرة من شركة الهند الشرقية أوردها سلدانها فى مؤلفه، وفى هذه التقارير وصف شيق للملابس التي اعتاد الوجيه الإيراني ارتداءها وقد بين كاتب التقرير أن الأقمشة الإنجليزية هي الوحيدة التي يمكن أن تلائم الذوق الإيراني

(١٦) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، "دراسة لتاريخ الإمارات في عصر التوسع الأوروبي الأول" – دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧١ ص٢٤.

(17) T. Mun, A Discoures of Trade From England Unto The East India London, 1821. p. 136.

يعتبر المؤلف من الشخصيات البارزة في تاريخ الشركة. وكتابه المذكور هو خير ممثل لوجهة نظر الشركة ومن أحسن ما كتب دفاعاً عن مصالحها.

(١٨) د. عبد الأمير أمين : مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوربي ١٥٠٠-١٨٢٠- من أعمال ندوة التجارب الوحدوية العربية المعاصرة – تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١. ص ١١.

* قد اشتدت هذه الرغبة بعد سنة ١٦٨٨ أي بعد الثورة الجليلة في إنجلترا، وكان لموقف الحكومة غير الودي من الشركة ، لما عرف عنها من محاباة الحكومة قبل الثورة، سبب مهم في تقوية هذه

الرغبة فأرادت الشركة استرضاء الحكومة الجديدة واستدرار عطف الرأي العام بزيادة صادراتها من المصنوعات الإنجليزية

(19) J. Bruce, Annals of The Honorable East - India Company, London, 1810, Vol. III, p. 108.

(20) J. Lorimer, Gazetteer of The Persian Gulf, Oman, and Central Arabia, India, 1908, Vol. II, p. 74.

(21) Ibid. P 103.

(٢٢) د. عبدالأمير أمين: المصالح البريطانية فى الخليج العربى، منشورات مركز دراسات الخليج العربى، رقم ١٤، بغداد ١٩٧٧م، ص١٨..

(23) Shafat Ahmad Khan, The East India Trade in The XVII Century, p. 248.

(24) Ibid, p.259.

* إن إعفاء شركة الهند الشرقية من دفع الضرائب على بضائعها الواردة إلى بندر عباس يرجع بالأصل إلى ذلك الاتفاق الذي تم سنة ١٦٢٢ بين الإيرانيين والإنجليز لمهاجمة هرمز وانتزاعها من يد البرتغاليين وقد تم بمقتضاه إعفاء الإنجليز من الضرائب في هرمز في حالة نجاح العمليات العسكرية ضد البرتغاليين ، هذا وعندما هُجِرَتْ هرمز وأُخِذَتْ بندر عباس محلها كمركز رئيسي لتجارة الخليج العربي احتفظ الإنجليز بهذا الإعفاء في الميناء الجديد وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. انظر فى ذلك ملحق رقم (١).

راجع : مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية في الخليج العربي منشورات مركز دراسات الخليج العربي - البصرة - ١٩٧٥- ص ٦٥

(25) Lipson, The Economic History of England, Vol., II. p. 285.

(26) Low, Charles R. History of the Indian Navy 1613- 1863 Vol. II. London 1847, p.61.

(27)Ibid., p. 96.

(28)Lipson, op. Cit.,Vol., II, p. 348.

(٢٩) د. سيد محمد سيد: دراسات في التاريخ العثماني ، دار الهجرة - القاهرة ١٩٩٥ ص ١٦٣.

(٣٠) نفسه ص ٢٠٩.

(٣١) د. عبد الأمير أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر بغداد ١٩٦٦.ص ١٥.

(٣٢) نفسه ص ١٩.

(٣٣) نفسه ص ٥١.

(34) Lipson, op, cit., p. 349.

(35) Ibid. p. 368.

(36) Ibid. p. 381.

(37) Hanway, A Historical Account of The British Trade over The Caswin Sea, With a Journal of Travels Through Russia into Persia, London, 1953, Vol., I. pp. 47-48.

(38) L. Lackhart, Nadir Shah, London, 1938, p.175,

(39) Ibid., P 201.

(40) Ibid. 213.

(41) India Office, Factory Records, Persia and The Persian Gulf. Gombron Diry, 28 March , 1735.

(42) Factory Records, Persia and The Persian Gulf, Vol., 16.

(43) N. K. Sinha, Economic History of Bengal, Calcutta, 1956, pp.109-111.

* إن ما يُعرف بصوف كرمان، ما هو في الحقيقة إلا شعر الماعز. لقد اشتهرت هذه المادة في إنجلترا بصلاحيتها لصناعة القبعات. وللاطلاع على معلومات أكثر عن صوف كرمان وتجارته راجع ملحق رقم(٢) بنهاية البحث. وأيضاً:

W. Melbourne, Oriental Commerce, London, 1813, Vol. I.

(44)A. G. Raynal, A Philosophical and Political History of The Settlements and Trade of The Europeans in The East and west Indies, London, 1798, Vol. I, p. 271.

(45)p. 277.

(46)p. 293.

(47) L. Lackhart, Nadir Shah, London, 1938, p.202.

(٤٨) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٥، ص٢٠٦.

(49) L. Lackhart, op. Cit., p.186.

(50) Ibid. p. 205.

(51) Hanway, op, cit., pp, 47-48.

* وللوقوف على معلومات أوفر حول تطور الأحداث في الخليج العربي بعد وفاة نادر شاه سنة ١٧٤٧ راجع :

James Bruce, Annals of the Honorable East India Company, London 1810.

(٥٢) د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٩ ص ١٣٨.

(٥٣) د. خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٢ ص٦١.

(٥٤) د. مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية . منشورات جامعة البصرة ١٩٧٥ ص١٧٣.

* للوقوف على الدور الهام الذي لعبته قبيلة كعب في تاريخ منطقة الخليج العربي فى مواجهة أسطول الشركة في هذا الوقت راجع:

عمر رضا كحاله: معجم قبائل العرب، ط٢، بيروت ١٩٦٨، وأيضا د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة فى تاريخ الإمارات فى عصر التوسع الأوربى الأول- دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧١ وكذا د. أحمد مصطفى أبو حاكمه: تاريخ شرقى الجزيرة العربية، بيروت١٩٦٩.

(55) Kay, J. W., The Administration of the East Indian Company (London April 2 th, 1953) p. 105.

(56) Ibid. p.199.

(57) Foster,William,England.Quest for Eastern Trade, London, 1933, p.32.

(58) India Office, Bombay Public Consultation. Vol., 28, Letter From Basra April 18, 1765.

(٥٩) د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: علاقات ساحل عمان ببريطانيا (دراسة وثائقية) الرياض ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، العدد ٢٥، ص ٦٧.

(٦٠) نفسه ٩١.

مصادر ومراجع البحث

أولاً: مراجع عربية:

١- د. أحمد مصطفى أبو حاكمه: تاريخ شرقى الجزيرة العربية، بيروت١٩٦٩.

٢-د. سيد محمد سيد: دراسات في التاريخ العثماني ، دار الهجرة - القاهرة ١٩٩٥

٣--د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، "دراسة لتاريخ الإمـــارات في عصـــر التوســع الأوروبي الأول" - دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧١

٤--د. خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٢

٥-د. عبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر بغـــداد ١٩٦٦.

٦-.....:مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغـــل الاستعماري الأوربي ١٥٠٠-١٨٢٠- من أعمال نـــدوة التجـــارب الوحدوية العربية المعاصرة - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١.

٧-د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: علاقات ساحل عمان ببريطانيـــا (دراســة وثائقيــة) الرياض ١٤٠٢هـــ-١٩٨٢م مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، العدد ٢٥،

٨-عمر رضا كحاله: معجم قبائل العرب، ط٢، بيروت ١٩٦٨،

٩-د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العـــربي ١٥١٤-١٩١٤ ، مكتبـــة الأنجلـــو المصرية، القاهرة ١٩٦٩

١٠-د. مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية . منشورات جامعة البصرة ١٩٧٥

ثانياً: مصادر أجنبية:

1-Factory Records, Persia and The Persian Gulf, Vol., 16

2-India Office, Factory Records, Persia and The Persian Gulf. Gombron Diry, 28 March , 1735.

3-India Office, Bombay Public Consultation. Vol., 28, Letter From Basra April 18, 1765.

4-List of Marine Records, London, 1850, No, 1765.

5-Despatches to Bomboy, India, (Original Drafts).

ثالثاً:مراجعأجنبية:

1- Bischoff, James, A Comprehensive History of The Woolen and Worsted Industries, Vol. 11, London. 1942.
2- Bruce, J., Annals of The Honorable East - India Company, London, 1810, Vol. III.
3- Charles R, Low,. History of the Indian Navy 1613-1863 Vol. II. London 1847.
4- Curzon, George, Persia and the Persian Question, London 1892, Vol. II.
5 Day, - C. A. History of Commerce, New York, 1924.
6- Lipson, Economic History of England, Vol., II.
7- Hakluyt, The Principle Navigation's, Voyages, Traffiques and Discoveries of The English Nation. London; 1926, Vol. I.
8- Hanway, A Historical Account of The British Trade over The Caswin Sea, With a Journal of Travels Through Russia into Persia, London, 1953, Vol., I. pp. 47-48.
9- Hertz, Gerald. "The English Silk Industry in the Eighteenth Century," "The English Historical Review, Vol. 24, London, 1909.
10 Melbourne, W. Oriental Commerce, London,1813, Vol. I.
11- Khan, Shafat Ahmad, The East India Trade in The XVII Century.
12- Krishna, Bal, Commercial Relations Between India and England, London, 1924.
13 Lackhart L. Nadir Shah, London, 1938.
14 Lorimer J., Gazetteer of The Persian Gulf, Oman, and Central Arabia, India, 1908, Vol. II.
15- Melbourne W, Oriental Commerce, London,1813, Vol. I.
16- Mepstein, The Early History of the Levant Company, London, 1908.

17 Morgan E.D. and C. H. Coates, Early voyages and travels to Russia and Persia, London. 1886.
18- Mun T, A Discoures of Trade From England Unto The East India London, 1821.
19 Robinson F. The Trade of The East India Company From 1709-1813, Cambridge, 1912.
20- Saldanha J, Selections From State Papers, Bombay, Regarding The East India Company's Connection With the Persian Gulf, With a Summary of Events, 1600-1800, 1908.
21- Sinha N, Economic History of Bengal, Calcutta, 1956.

ملحق(١)

سفن شركة الهند الشرقية التى جلبت صادرات من أوروبا إلى الخليج العربى بين ١٧٤٦- ١٧٦٣[1]

عام	السفينة	القبطان
1746	Anson	Charles Foulis
1747	Oxford	Philip Jodrell
1748	Boscawen	Benjamin Braund
1749	Hechester	John Tedd
1750	Hector	Stephen Kirwan Fector
1750	Prince Henry	Thomas Best
1752	Salisbury	John Foot
1755	Houghton	Richard Walpole
1756	Hector	John Williams
1758	Admiral Watson	William Coope
1759	Godophin	Collmgwood Roddarm
1761	Royal Captain	Nathaniel Tanner
1762	Prince of Wales	Jonathan Court
1763	London	John Webb

(1) India Office Records Commonwealth Relations Office, London.

وتضم هذه الوثائق العديد من التقارير الهامة حول تجارة الخليج العربى وفارس. منها:

List of Marine Records, No, 891.

ملحق رقم (٢)

صادرات شركة الهند الشرقية من البضائع الصوفية المصنعة

١٧٥٣ - ١٧٧٨(١)

السنة	الخليج العربى البالات	الهند والصين
١٧٥٣	٦٠٠	٢,٧٠٠
١٧٥٤	٨٠٠	٢,١٠٠
١٧٥٥	٨٩٠	٢,١٢٧
١٧٥٦	١,٠٦٠	١,٢٣٤
١٧٥٧	٩٨٠	٢,٥٣٦
١٧٥٨	١,١٣٠	٢,٥٧٩
١٧٥٩	١,٠٨٩	٣,٦٥٧
١٧٦٠	٦٦٠	٤,٤٣٨
١٧٦١	٨٢٦	٣,٣٦٨
١٧٦٢	٦٤٤	٥,٩٦٥
١٧٦٣	١,٨٠٥	٥,٨٦١
١٧٦٤	١,٥٨١	٥,٦٥٣

(1) **Despatches to Bombay, Vol. I-III, London, 1735-1778.**

هذه الأرقام من رسائل مختلفة كانت قد أرسلت إلى رئاسة بومبى. وقد أخبر مجلس بومبى بتفاصيل وافية حول صادرات الشركة السنوية لكل مقر تجارى فى الهند وفى أى مكان آخر.

وتضم هذه السلسلة رسائل من مجلس إدارة الشركة إلى العاملين فيها فى فارس والخليج وبومبى وهى خمسة مجلدات (١-٥) للفترة من ١٧٥٣-١٧٨٠. ولهذه السلسلة أهمية خاصة حيث أنها تضم كل الرسائل التى تسلمتها لندن خلال هذه الفترة. وقد تمكن مركز الوثائق والأبحاث بالديوان الأميرى بقطر من حفظ هذه الأرقام والتى اطلعت عليها بنفسى هناك وهى تحت رقم (١٧٦/١٤).

ملحق رقم (٣)

السفن الواصلة إلى البصرة من الهند خلال صيف عام ١٧٦١[1]

١-آدم بوكوك من البنغال وسورات وصلت فى ١١ يناير ١٧٦١م.

لمصلحة المالك	سلع هندية متنوعة	٥٢ بالة
	زنجبيل	١٥٣ كيس
	الغزل القطنى	٦ بالات
	النيلة	٥٧ كيلة
الشحن	سلع هندية متنوعة	٤٠١ بالة
	النيلة	٤٣٦ كيلة

٢-وصلت السفينة (دادالى) Dadaley فى ٢٢ مارس من البنغال[2]

لمصلحة المالك	سلع هندية متنوعة	٧٤ بالة
	جلد خنزير	١٤٠ بالة
	صفيح	٢٣٦ كيس
	زنجبيل	١٠٠ كيس

---

(1) India Office, Abstract Letters Received from Bombay, Vol. B, Letters from Basra, factory Records, London, Aug. 3 and 6, 1761.

(٢) اعتادت هذه السفينة أن تأتى إلى البصرة كل سنة. وفى عام ١٧٦٥ جاءت بالحمولة التالية: (٥٠٥) بالة من الأقمشة انظر فى ذلك:

Hertz, Gerald. "The English Silk Industry in the Eighteenth Century," "The English Historical Review, Vol. 24, London, 1909.

تابع ملحق رقم (٣)

الشحن	سلع تباع بأطوال محددة	٤٢٢ بالة

٣-وصلت السفينة (فورت وليم) Fort William من البنغال.

لمصلحة المالك	سلع هندية متنوعة	٣٢ بالة
	الخزف الصينى	٢٠ صندوق
	زنجبيل	٣٧٦ بالة
	كركم	٣٣٦ قطعة
	صفيح	١٤ شريحة
	رصاص أبيض	٨ براميل خشبية
الشحن	سلع هندية متنوعة	٣٧ بالة
	اللبان الجاوى	صندوق واحد
لمصلحة قائد وضباط السفنية	سلع هندية متنوعة	٢٥ بالة
	حذف صينى	٢٦ صندوق
	حلوى	٣٥ صندوق

٤- وصل مركب شراعى دانمركى فى ٢٦ يوليو من البنغال يحمل أقمشة تباع بأطوال محددة ورصاص وحديد للمالكين.

٥-وصلت السفينة (جيلبى) Ghillaby من سورات فى ٥ فبراير.

النيلة	٣٠٠ كيس
سلع هندية متنوعة من سورات	١٢٤ بالة
سلع هندية متنوعة من البنغال	٢٠ بالة

ملحق رقم (٤) (١)

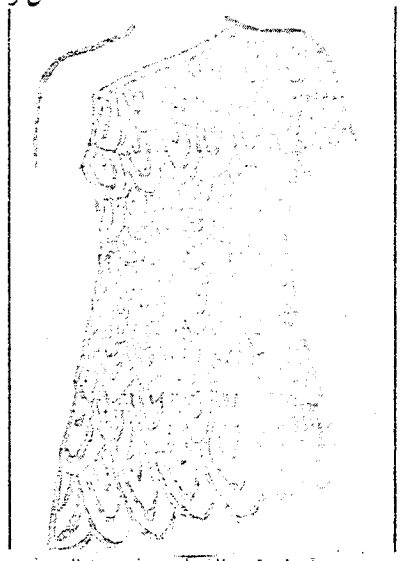

رسم رقم ١ ـ ثوب للنساء مصنوع من الصوف

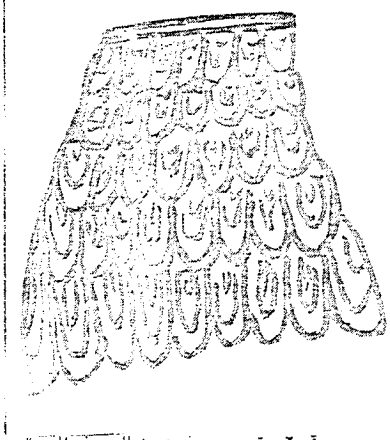

رسم رقم ٢ ـ ثوب مصنوع من الصوف للرجال

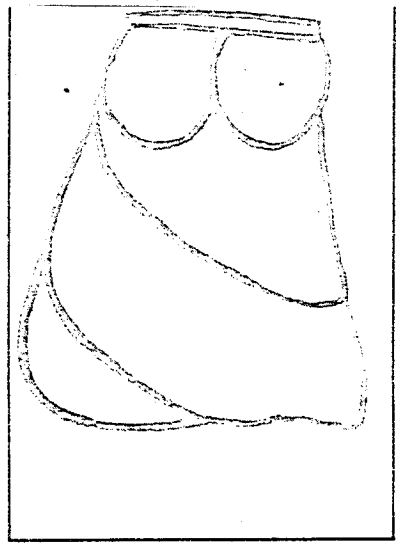

رسم رقم ٣ ـ ثوب ذو لفة نصف دائرية للرجال

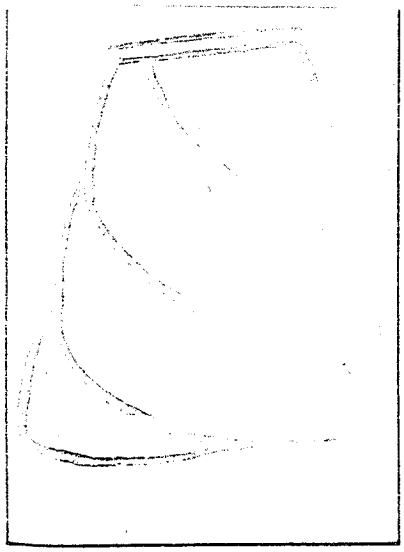

رسم رقم ٤ ـ ثوب يشبه السارى ، للرجال

(1) Great Britain (Public Records Office), London, N, 373.

دائرة السجلات العامة فى لندن وقد راجعت بعضها فى أرشيف مركز الوثائق والأبحاث بالديوان الأميرى بقطر عام ١٩٨١م. وبالرغم من أن هذه الوثائق تغطى جانب هام من النواحى السياسية إلا أننى وجدت فيها بعض الأوراق الخاصة التى تعرض طرز الملابس الصوفية التى تتولى الشركة المتاجرة فيها.

تابع ملحق رقم (٤)

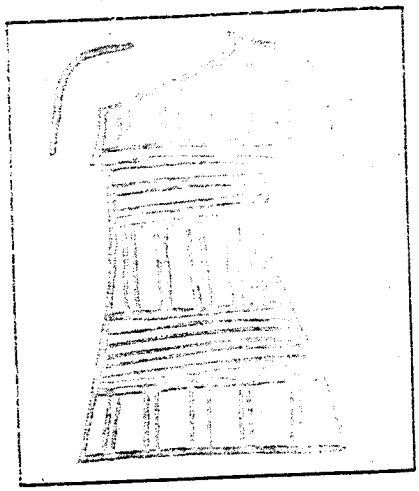

رسم رقم ٥ ـ ثوب من طبقات للنساء

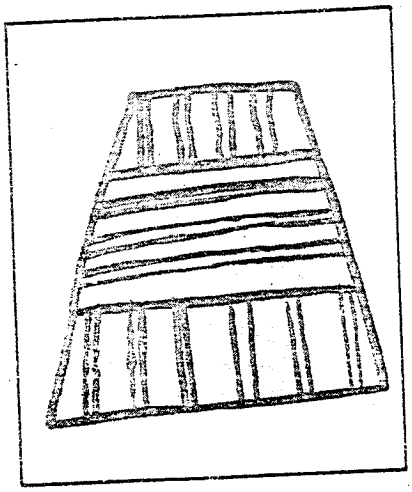

رسم رقم ٦ ـ ثوب من طبقات للرجال

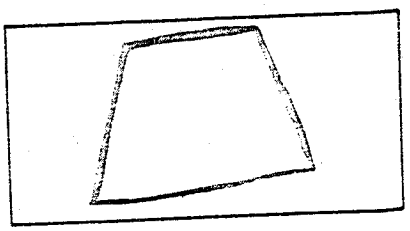

رسم رقم ٧ ـ وزار ـ للرجال

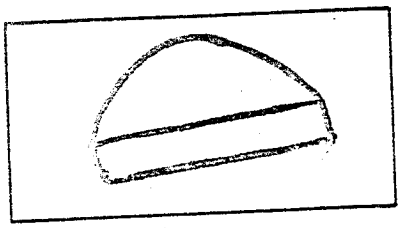

رسم رقم ٨ ـ قبعة جونا ـ عمامة